٢. لجنة مباشرة الحقوق السياسية والتمثيل النيابي

توافق الحوار الوطني ولجانه ومجلس أمنائه على التوصيات التالية:

قضية: عدد أعضاء المجلسين (النواب والشيوخ)

- **ضرورة زيادة عدد أعضاء مجلسي النواب والشيوخ** زيادة معقولة ومتناسبة مع الزيادة الملحوظة في عدد المواطنين المدرجين بقاعدة بيانات الناخبين، خاصةً وأنه تم إنشاء مقرات جديدة للمجالس النيابية تستوعب أي زيادة في العاصمة الإدارية الجديدة .[٣]

قضية: الإشراف القضائي بين الدستور والضرورة العملية

- **أهمية النظر في مدة الإشراف القضائي** (المحددة بعشر سنوات في الدستور والتي تجعل الإشراف القضائي من أعضاء الجهات والهيئات القضائية كاملاً)، والذي ينتهي عقب ١٧ يناير ٢٠٢٤م **خاصة في الانتخابات البرلمانية بغرفتيها والانتخابات المحلية القادمة**، نظرًا لما أثبته الواقع العملي من **عدم كفاية مدة العشر سنوات المشار إليها لتخلق الهيئة الوطنية للانتخابات الكوادر الفنية والإدارية اللازمة لإدارة الانتخابات.**

[٣] جاءت التوصية المرفوعة من اللجنة المعنية، متضمنةن زيادة عدد أعضاء مجلس النواب، وعندما استعرض مجلس الأمناء هذه التوصية، وجد أن الدافع لها كان زيادة عدد الناخبين المدرجين بقاعدة بيانات الناخبين زيادة جوهرية، فارتأى المجلس ولأسباب دستورية مدّ هذه الزيادة أيضاً إلى مجلس الشيوخ."